



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

٢٥ شباط/فبراير - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٢ من جدول الأعمال

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩

١/٤٠ - تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سرى لانكا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وبغير ذلك من الصكوك ذات الصلة،

وإذ يؤكد من جديد قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٣٠ المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ و١/٣٤ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧ بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سرى لانكا،

وإذ يشير إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان ٢/١٩ المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ و١/٢٢ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ و١/٢٥ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤،

وإذ يؤكد من جديد مسؤولية كل دولة عن ضمان تمتع سكانها كافة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعاً كاملاً،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً التزامه بسيادة سرى لانكا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يسلم بالدور القوي الذي اضطلعت به المؤسسات الديمقراطية في سرى لانكا في إيجاد تسوية سلمية للحالة السياسية التي نشأت في سرى لانكا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨،

وإذ يرحب بإنشاء المكتب المعني بالأشخاص المفقودين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وبتعيين مفوضيه في شباط/فبراير ٢٠١٨ وبمباشرة المكتب أعماله من أجل تنفيذ ولايته بالكامل،



وإذ يرحب أيضاً بالزيارات التي قام بها المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧^(١)، والمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار في الفترة من ١٠ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في الفترة من ٤ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧^(٢)، والخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الفترة من ٣ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨^(٣)،

وإذ يلاحظ بتقدير إعادة بعض الأراضي التي كانت يحتلها الجيش إلى ملكية مدنيين، ويشير في الوقت نفسه إلى الالتزامات العلنية التي تعهدت بها حكومة سري لانكا مراراً بالإفراج عن جميع الأراضي الخاصة التي يحتلها الجيش حتى يتمكن السكان المحليون من استعادة سبل كسب العيش،

وإذ يلاحظ الخطوات الأخرى التي اتخذتها حكومة سري لانكا لأجل تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٣٠، بما فيها إحراز تقدم باتجاه إنشاء مكتب معني بالتعويضات وعرض ورقة مفاهيمية على مجلس الوزراء بشأن مشروع قانون لإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، وتقديم مقترح بإلغاء قانون منع الإرهاب لعام ١٩٧٨ وإعداد مشروع قانون مكافحة الإرهاب، مع التأكيد في هذا السياق على الحاجة إلى تحقيق المزيد من التقدم الهام وتشجيع اعتماد استراتيجية تنفيذ محددة المدة في هذا الصدد،

١- يحيط علماً مع التقدير بالتقرير الشامل الذي قدمته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الأربعين^(٤)، استجابةً لطلب المجلس في قراره ١/٣٤، ويطلب إلى حكومة سري لانكا أن تنفذ بالكامل التدابير التي حددها المجلس في قراره ١/٣٠ والتي لم تُنفذ بعد؛

٢- يرحب بتعاطي حكومة سري لانكا الإيجابي مع المفوضة السامية والمفوضية السامية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ومع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ذات الصلة، ويشجع على مواصلة ذلك التعاطي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الحقيقة والعدالة والمصالحة والمساءلة في سري لانكا؛

٣- يطلب إلى المفوضية السامية والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ذات الصلة، تعزيز ما يُقدّم من مشورة ومساعدة تقنية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الحقيقة والعدالة والمصالحة والمساءلة في سري لانكا، وذلك بالتشاور مع حكومة سري لانكا وبالاتفاق معها؛

٤- يطلب إلى المفوضية السامية أن تواصل تقييم ما أُحرز من تقدم في تنفيذ توصياته وفي غير ذلك من العمليات ذات الصلة المتعلقة بالمصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في

(١) انظر A/HRC/40/52/Add.3.

(٢) انظر A/HRC/39/45/Add.2.

(٣) انظر A/HRC/40/57/Add.2.

(٤) A/HRC/40/23.

سري لانكا، وأن تقدم عرضاً كتابياً بآخر المستجدات إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والأربعين، وتقريراً شاملاً، تعقبه مناقشة بشأن تنفيذ قرار المجلس ١/٣٠، في دورة المجلس السادسة والأربعين.

الجلسة ٥٢

٢١ آذار/مارس ٢٠١٩

[اعتمد بدون تصويت.]